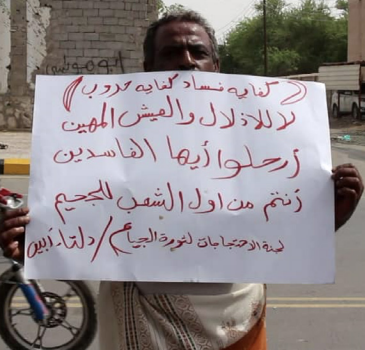


تحت شعار (لا لسياسة الإفقر والتجويع) ..

زنجبار أبين تنتفض ضد تردي الوضع المعيشي وتهاوي العملة

الأمناء / عبد الله الطيبي:



في إطار تصعيد الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة جراء تردي الوضع المعيشية التي تشهدها محافظات الجنوب، وتهاوي أسعار العملة المحلية أم العملات الأجنبية، شهدت صباح أمس مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين تظاهرات شعبية حاشدة وسط إجراءات أمنية مشددة لوحدة من قوات الأمن الخاصة الجنوبية تنفيذاً لتوجيهات قائد قوات الأمن فرع (أبين - عدن - لحج - الضالع) اللواء فضل باعش، لحماية المتظاهرين السلميين الذين خرجوا في احتجاجات شعبية حاشدة ضد الارتفاع الجنوني للأسعار وموجات الغلاء المتلاحقة.

وندد المتظاهرون بنواطئ الشرعية الإخوانية في التضييق على المواطنين، مؤكداً مسؤوليتها عن تأزيم الظروف المعيشية الصعبة الذي تمر بها محافظة أبين وباقي محافظات الجنوب.

وسار المتظاهرون إلى سوق زنجبار وسط هتافات وعبارات منددة بالوضع المتدهور، وعقبها عاد المتظاهرين إلى المجمع الحكومي.

وعبر المتظاهرين عن رفضهم لسياسات التجويع، ومستكرين تدهور الحياة المعيشية والارتفاع الفاحش في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والمشتقات النفطية، وتردي الخدمات إضافة الى عدم انتظام صرف مرتبات المؤسسات العسكرية والأمنية في وقتها.

وحملت التظاهرة، التي دعا لها نشطاء منظمات المجتمع المدني وبعض الشخصيات الاجتماعية في محافظة

متظاهرون يحملون شرعية الإخوان مسؤولية تأزيم الوضع المعيشي

ومن ثم امام المواطن بشكل عام». فيما قال الناشط المجتمعي ماهر الصلاحي لـ«الأمناء»: «خرجنا اليوم للاحتجاج سلمياً، والتعبير عن مواصل له الوضع الاقتصادي جراء سياسات التجويع، وتدهور الحياة المعيشية الصعبة والارتفاع الفاحش في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والمشتقات النفطية، وتردي الخدمات إضافة الى عدم انتظام صرف مرتبات المؤسسات العسكرية والأمنية».

وأشار إلى ان: «على حكومة المناصفة وكافة الجهات المعنية الإسراع بضبط أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، وإيقاف الفاسدين والمتلاعبين بقوت الشعب وإيقاف اصحاب محلات الصرافة والتحويلات المالية المتلاعبين بالعملة وإيقاف المتسببين في تدهور الخدمات الاساسية»، مؤكداً مواصلة التظاهر والتصعيد وإقامة الوقفات الاحتجاجية حتى تحقيق كافة مطالبهم.

المعيشي الصعب الراهن». من جانبه، قال اسامة الموقري لـ«الأمناء»: «نحن أبناء محافظة أبين اليوم نحتج ضد تردي الأوضاع المعيشية الصعبة جراء الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بالمحافظة، وكذلك ارتفاع العملات الأجنبية مقابل الريال، حيث أصبحت اليوم الأوضاع صعبة للغاية جراء تلك الممارسات من قبل الجهات الحكومية التي للأسف الشديد لازالت موجودة في الرياض، ولم تعد الى العاصمة عدن من أجل حل الكثير من الامور ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها محافظات الجنوب المحررة».

وأكد أن: «أبناء أبين مستمرون في تصعيد الاحتجاجات السلمية والشعبية في عاصمة المحافظة ضد الفاسدين والذين يتلاعبون بأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها، ومن هنا نطالب الحكومة بالعودة بأسرع وقت ممكن حتى تتحمل مسؤوليات أمام الله أولاً،

الشرعية إغراق محافظات الجنوب في أزمات اقتصادية صعبة للغاية ونحن في محافظة أبين نعاني معاناة إنسانية جراء تلك العصابات الفاسدة التي تقوم بها في المحافظة وعلى رأسها محافظ المحافظة ومدراء العموم الذين بالمحافظة من نهب مقدرات المحافظة وكذلك المال العام الذي هو حق لأبناء المحافظة، فم يقدموا أي شيء لأبناء أبين منذ سنوات».

وأكد السعدي: «نقول لكم نحن أبناء المحافظة مستمرون في الاحتجاجات الشعبية السلمية ضد الحكومة والسلطات المحلية الفاسدة في المحافظة، ونحملهم المسؤولية الكاملة جراء ما وصل له الوضع الاقتصادي والمالي في المحافظة ومحافظات الجنوب بشكل عام، ونطالب بإيقاف الفاسدين والمتلاعبين بقوت الشعب ورفض سياسة الاذلال وإيقاف اصحاب الصرافة، وإيقاف المتلاعبين بأسعار المواد الغذائية، ونؤكد مواصلة تصعيدنا حتى يتغير الوضع

أبين، حملت شعار (لا لسياسة الإفقر والتجويع)، وجابت شوارع مدينة زنجبار، مرددين هتافات تطالب الحكومة بالعمل على معالجة انهيار المسارح للعملة المحلية أمام العملات الاجنبية وتردي الوضع المعيشي.

وأصدر القائمون من اللجنة على التظاهرة بيان أكدوا فيه على ضرورة إيقاف الفاسدين والمتلاعبين بقوت الشعب ورفض سياسة الاذلال وإيقاف اصحاب الصرافة والتحويلات المالية المتلاعبين بالعملة وإيقاف المتسببين بتدهور الخدمات الاساسية وإيقاف التجار المتلاعبين بأسعار المواد الغذائية بكافة انواعها، مؤكداً مواصلة التظاهر والتصعيد وإقامة الوقفات الاحتجاجية حتى تحقيق مطالبهم المشروعة التي كفلها لهم القانون.

بدوره، قال القيادي في المقاومة الجنوبية، القائد صدام السعدي: «تحاول تلك المنظومة الفاسدة في حكومة

شرعية الإخوان تغرق العاصمة عدن بظلام دامس

الشرعية ترفض سداد مستحقات شركات الطاقة وتواصل تصدير نפט الجنوب

وتتغافل الشرعية الإخوانية عن توريد حصيلة فواتير الكهرباء (البيل) من المواطنين في عدن إلى البنك المركزي، عبر مؤسسة الكهرباء، إلا أنها لا تفضل، في المقابل، دفع التزاماتها للشركات الخاصة.

وجددت المؤسسة خلال الساعات الماضية دعوتهما إلى الحكومة بضرورة التحرك، وسداد مستحقات الشركات، منعاً لتضاعف ساعات الانقطاع وإغراق عدن في الظلام، الأمر الذي سيكون بحاجة لمزيد من الضغوط على الشرعية الإخوانية التي يخضع قرارها لجنرال الإرهاب علي محسن الأحمر الذي يتحكم في قرارات الرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصور هادي.

وفي المقابل كثفت السلطة المحلية بالعاصمة عدن جهودها للتعامل مع الأوضاع الراهنة ونجحت الأحد بإدخال محول كهرباء جديد للخدمة عقب نجاح الفرق المعنية في تشغيله، وبمساهم المحول الذي يعمل بقوة «20 MVA»، في إنهاء مشكلات انقطاع التيار بأجزاء من العريش والدرين والممدارة.



تصدير نפט الجنوب واستغلال موارد الموانئ وجماركها التي قدرتها بـ(700) مليار ريال سنوياً، دون سداد أي من التزاماتها، بل على النقيض تشن حرب خدمات على المواطنين.

أو أجزاء منها، دون استجابة من الشرعية الإخوانية التي تسيطر على موارد العاصمة عدن، وترفض منحها أي من مواردها. فيما تواصل الشرعية الإخوان

الاستجابة لكافة الخطابات الموجهة إليها لسداد مستحقات الشركات ولم تتجاوب مع المهلة التي حددتها للدفع والتي كانت بنهاية الأسبوع الماضي، وبدأ أن هناك رغبة لديها لتصدير أزمة جديدة للمجلس الانتقالي الجنوبي ومحافظ العاصمة عدن أحمد حامد لمس، ما يؤكد على أن موقفها بالأساس سياسي لمعاداة الجنوب وشغله في الأزمات الخدمية التي يعانيها.

ويترتب على انقطاع التيار الكهربائي أزمات عديدة تؤثر بشكل مباشر على قدرة المواطنين ممارسة حياتهم بشكل طبيعي، إضافة إلى أنها تعرقل خطوات التنمية التي يسير فيها الانتقالي بالعاصمة من خلال المشروعات التي يتبناها المحافظ لمس، كما أنها تقود لمشكلات داخلية تستهدف إثارة المواطنين، وبالتالي فإن الشرعية تنظر إلى أزمات الكهرباء باعتبارها سلاح فاعل توظفه كيفما تشاء طالما ظلت مهيمنة على دفع مخصصات الكهرباء.

وطالبت شركات الطاقة الخاصة بشكل متكرر بالحصول على مستحقاتها

العاصمة عدن (الأمناء) خاص:

توقفت شركات الطاقة المشتراة صباح أمس الأول الأحد، عن ضخ إمداداتها إلى شبكة كهرباء العاصمة عدن، بعد انتهاء المهلة التي حددتها للشرعية الإخوانية من أجل سداد مستحقاتها المتأخرة من دون استجابة، في الوقت الذي تقوم فيه سلطة الإخوان بتصدير نפט الجنوب واستغلال موارد موانئه، ما يشير لرغبة مبيته لمعاينة أبناء الجنوب وتؤكد تماذيتها في شن حروب الخدمات بحقهم.

وفقدت شبكات الكهرباء في عدن، خلال الساعات الماضية نحو 133 ميجاوات تضخها الشركات الخاصة، بينما تحتفظ بالقدرة على توليد 140 ميجاوات من المحطات العامة، وهو ما ترتب عليه زيادة فترات انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق عديدة بالعاصمة وتحولت إلى ظلام دامس تكون عواقبه وخيمة على المواطنين في ظل ارتفاع درجات الحرارة.

ورفضت الشرعية الإخوانية